أعضاء الشورى وصفوا أزمة المياه بالكارثية وطالبوا الوزير بالوقوف في طوابير الانتظار:

كيف تحقق الوزارة فائض مليار ريال والمياه لم تصل إلى ٤٥٪ من مدن رئيسية؟

أثارت الأزمة المتصاعدة لمياه الشرب في العديد من مناطق ومدن المملكة انتقادات حادة تحت قبة مجلس الشورى، وطالب الأعضاء بحضور وزير المياه والكهرباء ورئيس مؤسسة تحلية المياه إلى المجلس لمناقشتهم في كيفية إيجاد حل سريع وحاسم لهذه المشكلة التي تكررت بشكل يشبه الظاهرة.

وشكك الأعضاء في مضمون التقرير السنوي لوزارة المياه والكهرباء للعام ١٤٢٦/١٤٢٧هـ والذي كشف عن وجود مليار ريال فائض من ميزانية الوزارة التي بلغت ٧,٧ مليار، وان ٩٠٪ من مناطق المملكة تم تغطيتها بشبكات المياه، مؤكدين أن حجم المياه المفقدة في المدن وصل إلى ٤٥ في المائة في جدة و٣١ في المائة في الرياض.

ودفع الأمر عضو المجلس الدكتور عبد الله بخاري لدعوة وزيرة المياه لان يصطف في طابور طالب مياه الشرب في مدينة جدة، وقال: «إن الوزارة لا تبدأ في اتخاذ خطوات عملية إلا بعد ان تتضخم المشاكل وتتراكم المشاريع».

وتساءل أحد الأعضاء عن النتائج التي توصلت إليها الشركة الأجنبية التي تعاقدت معها الوزارة لدراسة المياه، وما الفوائد التي تحققت للوزارة من هذه الدراسة سواء في مجال مياه الشرب او المياه المستخدمة للزراعة؟

وطالب عضو آخر بمراعاة البعد الاجتماعي لموضوع خصخصة المياه، لأن هذا التوجه سوف يؤدي في مراحله المتقدمة إلى رفع اسعار المياه على المواطنين، وحبذا لو اعادت الوزارة النظر في التوسع بإقامة السدود الداخلية ولاسيما أن المياه المحتجزة تتبخر مع أشعة الشمس، إضافة إلى تضرر بعض القرى من حبس هذه المياه عنها».

وقال أحد الأعضاء: أشار وزير المياه والكهرباء عند حضوره للمجلس إلى وجود استراتيجية لتوفير الأمن المائي بإقامة مشروعات لمحطات تحلية مياه في بعض

المناطق لمعالجة النقص، وهذا يحتاج وقتاً طويلاً مما يستدعي ضرورة قيام الوزارة بوضع خطة عاجلة لتامين المياه للمواطنين في الوقت الحاضر إلى حين انتهاء الوزارة من المشروعات التي تهدف لإنجازها، ولعل توصية اللجنة الرابعة بشأن الخزن الاستراتيجي للمياه تسهم في معالجة هذه المشكلة.

ولفت عضو الانتباه إلى خطورة مشكلة شح المياه وشمولها لاكثر المناطق في المملكة، فهل تعاني الوزارة أزمة موارد أم أزمة إدارة؟ ومع توافر الموارد المالية الحالية لم يعد هناك عذر لمسؤول كما أشار إلى ذلك خادم الحرمين الشريفين – حفظه الله – لذا ينبغي على الوزارة سرعة البحث عن حلول عملية لهذه الأزمة، والبعد عن الحلول النظرية غير المجدية، كما أن من غير المناسب تخصيص هذا القطاع المتهالك، وتساءل يمكن تسويقه للمواطنين في ضوء هذه الأزمات الخانقة للمياه؟ لذا اقترح تأجيل مناقشة هذا التقرير إلى حين حضور وزير المياه للمجلس للاستيضاح منه عن بعض الأمور المهمة بشأن أزمة المياه.

وانتقد عضو انتظار الوزارة نتائج الدراسات التي تجريها بالتعاون مع بعض الشركات، والبنك الدولي لتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه الجوفية، مما زاد من معاناة المواطنين وتضرر المزارعين، ويلحظ عدم اعتماد الوزارة إنشاء عدد كاف من السدود في بعض المناطق للمساعدة في حفظ مياه الأمطار، وعلى الرغم من اعتماد إنشاء محطات تحلية في بعض المدن إلا انها لم تنته بعد، إضافة إلى أن بعض مياه الشرب في بعض المدن لا تعد صالحة للاستهلاك، وقد تسببت في انتشار بعض الأمراض بين المواطنين، لذا ينبغي سرعة تحرك الوزارة لإيجاد حلول عاجلة لهذه المشكلات.

وأكد أحد الأعضاء على أن الوزارة لا تتحرك لاتخاذ حلول او خطوات عملية إلا بعد تضخم المشكلات وتراكمها، وتعاني بعض المدن مثل مدينة جدة من تأخر إنجاز مشروعات الصرف الصحي، والاستفادة من المياه المعالجة وإعادة تدويرها، ولم تعترف الوزارة بتقصيرها في هذا الجانب بل إنها ألقت بالمسؤولية على المواطنين بادعائها ان اساس المشكلة يرجع إلى وجود حالة نفسية لدى المواطنين، ولا يُعلم ماذا تقصد الوزارة بالحالة النفسية؟

واقترح عضو المجلس المبادرة لاستجلاب سفن محملة بالمياه العذبة تضخ في الخزانات العامة لتوصيلها إلى المنازل التي تعاني من نقص حاد في المياه، وقال: تعد الظروف الحالية غير مناسبة لعرض مشروع التخصيص، لان البنى التحتية لم تستكمل بعد، فالاولى السعي لإكمال المشروعات الاساسية وإنجازها.

وحذر عضو من ان محطات التحلية القائمة تعد مستهلكة ولم تعد تعمل إلا بنفس طاقتها التشغيلية، نظراً لعدم تجهيزاتها وعدم توافر قطع الغيار لها، وتبني الوزارة آمالاً كبيرة على السدود التي انشاتها لحجز المياه إلا ان اغلب هذه السدود جافة وليس فيها مياه، ولعل الخيار المتاح امام الوزارة هو التوسع في إنشاء محطات التحلية على البحار الواسعة التي تحيط بالمملكة شرقاً وغرباً.